

تقديم بشكوى جزائية على مجهول في كلام "المصادر"

عون لـ"النهار": أستخدم حسانتي كمواطن وليكشفوا أنفسهم

النهار ٢٠٠١/٢/١ (كتبت كلوديت سركيس)

للمرة الاولى منذ نفي الرئيس العماد ميشال عون الى فرنسا، يأخذ الكلام على عودته الى لبنان هذا المنحى المتقدم الذي وصل الى القضاء.

فقد تقدم العماد عون بشكوى مباشرة امس امام النيابة العامة الاستئنافية في بيروت بواسطة وكيليه المحامين جان سلوان وفادي برکات على مجهول بجرائم القدح والذم وانتهال صفة، بعدما نقل عن "المصادر" في وسائل الاعلام عقب دعوة رئيس الوزراء رفيق الحريري له الى العودة الى لبنان في مقابلة تلفزيونية.

وطلب عون في شكواه من القضاء اجراء ما يلزم من تحقيقات توصلها الى معرفة الفاعلين والشركاء والمتدخلين والمحرضين وتوفيقهم واحتلتهم على المحكمة الجزائية المختصة محتفظاً بحقه في اتخاذ صفة الادعاء الشخصي على كل من يظهره التحقيق.

وفي اتصال مع "النهار" قال عون انه تقدم بالشكوى "لتحقيق فيها من اجل معرفة المصادر". واضاف ان "المصادر" ذكرت ان ثمة اموالا بقيمة ٤٥ مليون دولار، ونحن نريد ان نرى اذا كان هذا المصدر المالي يروج شائعات. كذلك قال المصدر القضائي انه يريد ان يوقف الجنرال عون. اريد ان اعرف هذا المصدر". وقال: "لا يجوز تناول الناس على هذا النحو. اريد ان استعمل حسنة المواطن العادي. هذا قبح وذم، فليفضل المصدر ويكشف هويته". واعتبر ان الكلام عن القضاء "لأغراض سياسية".

وسئل عن موعد عودته الى لبنان فأجاب: "لا اعرف تحديداً متى سأرجع".

وهل اتصل به المحامي محمد مطر المكلف من وزارة المال الشق المالي المحكى عنه قال عون: "انه مكلف من المالية ولا يعود اليه ان يتصل بي عن هذا الموضوع".

وسئل: سبق ان ذكر وزير العدل سمير الجسر انه يعود اليك تكليف محام للمراجعة في شأن الملف العالق امام القضاء في قضية اغتصاب السلطة؟ فأجاب: "انا لم ابلغ شيئاً من الدولة عن هذا الملف. وسبق ان كلفت عام ١٩٩٦ احد المحامين الكبار المراجعه في شأن روايتنا في وزارة الدفاع فقبل للمحامي ليس له (عون) شيء عندنا".

واعلن بيان لـ"التيار الوطني الحر" تقديم الشكوى وطالب "السلطة القضائية القيام بما تمله عليها مسؤولياتها الدستورية في حماية الحقوق والحريات الفردية وال العامة".

واصدر "التيار الوطني" امس البيان الآتي: "نظرًا الى ما اعقب اعلان العماد ميشال عون قراره بالعودة الى لبنان، من حملة موجهة ومنظمة تولتها جهات لا يجهلها الرأي العام اللبناني، متنطية بما سمي "المصادر" التي ترفض كشف هويتها على جري العادة. وهي حملة تناولت شخص العماد ميشال عون بذاته، متعمدة المساس بسمعته وبكرامته الشخصية ومتطاولة على ما يمثله من موقع وطني وقيمي واخلاقي، منتحلة الصفة القضائية تارة والمالية تارة اخرى، قام فريق من المحامين وكلاء العماد ميشال عون بالتقدّم من النيابة العامة الاستئنافية في بيروت بشكوى جزائية ضد مجهول بجرائم انتهال صفة وقدح وذم، مبينين في شكوكاًهم الواقعية والمواد الجنائية القانونية التي اسندوا اليها شكوكاًهم والتي من شأنها مضاعفة

العقوبة لوقوع الجرم تحت حكم المادة ٣٨٦ من قانون العقوبات والتي تنص صراحة على تشديد العقوبة في حال تناولها اشخاصاً بسبب صفتهم العامة.

ان التيار الوطني الحر اذ يعلن هذه المراجعة القضائية، يتوجه من السلطة القضائية المفترض بها الاستقلال وعدم التأثر بالضغوط او بالمناخ السياسي ان تقوم بما تملية عليها مسؤولياتها الدستورية في حماية الحقوق والحريات الفردية وال العامة، وبغير ذلك سيفى الباب مشرعاً لابشع الممارسات وادها وقاحة وانتهاكاً لابسط الحقوق واكثرها بدبيهية".

واعتبر احد وكلاء الدفاع عن عون المحامي جورج حداد في شرحه اسباب تقديم الشكوى ان "ثمة نوعاً من استعمال الملف القضائي المفتوح للهؤول دون عودة العmad عن لبنان وفي ذلك وسيلة ضغط". وسأل: "لماذا يثار الكلام على هذا الملف كلما اعلن (عون) رغبته في العودة الى بيروت؟" وقال: "قام رئيس الحكومة رفيق الحريري بمبادرة جدية. وهذه المبادرة تستمد جديتها من ابدائه رأياً موضوعياً في هذه القضية". واتهم "جهة متضررة من عودته لا تقارع الحجة بالحجية لأنها تدرك عجزها عن اتهامه واثباتاته". وهذا العجز ثابت في مرور عشرة اعوام على وجود هذا الملف من دون ان يشهد اي اجراء او اي استجمام للفرائين او سماع افادات. فعمدت هذه الجهة الى تناول شخص عون بالتفتيق والاخلاق، ومن اجل ان تعطي نفسها موقعاً اعتمد انتقال الصفة القضائية او المالية او صفة المراجع المطلعة ولم تعلن هويتها لأنها لا تزيد مقارعة الحجة بالحجية. فثمة تشويه سمعة يطاول الكرامة الشخصية وما يمثله العmad عن من مرعية وطنية".

ورداً على سؤال قال: "لا اوهام لدينا في ما ستؤول اليه الشكوى، ولكننا نعتبر مجدداً ان هذه الشكوى هي فرصة للقضاء ليثبت بطلان ما يسند اليه من تأثير بالضغوط السياسية واستعماله كأدلة من أدوات القمع السياسي. ففي الملف المزعوم في حق العmad عن سمح القضاء بأن يبقى هذا الملف مفتوحاً مدة فاقت عشرة اعوام. وفي موضوع الشكوى التي تقدمنا بها اليوم (امس) نعتبر القضاء معيناً مباشرة بمضمونها خصوصاً لجهة ان بعضهم انتحل صفة قضائية او نسب الى القضاء اقوالاً لم تصدر منه. فالداعي العام التمييزي نفى في حينه ان يكون قد ادلى بأي تصريح بما خص العmad عن وزیر المال نفي بدوره ان يكون صدر من الوزارة اي معلومات او بيانات تفيد ان العmad عن اختلس او احتفظ بأموال عاممة، بدليل ان رئيس الحكومة قد عين محامياً للتدقيق في هذه المسألة وبيت ما اذا كان للعماد عن حقوق مالية متوجبة له على الدولة".

وعرضت الشكوى مقتطفات من اقوال وردت في وسائل اعلامية مرئية ومسموعة ومكتوبة، بدءاً من المقابلة التي بثها "تلفزيون لبنان" في ٢٠٠١/١/٢ مع الرئيس الحريري والتي دعا فيها عون الى العودة وقال انه لم يخالف قانون العفو وان الحكومة تقول ان الموضوع الجزائي غير مطروح بمعنى ان توقيف العmad عن بسبب هذا الموضوع غير وارد. ثم ما نشرته جريدة "الحياة" في ٢٠٠٠/٤/١ في بيان لعون من انه سيعود و"ان لا عائق قانونياً امام عودتي". ثم ما نشرته "النهار" في ٥ كانون الثاني الماضي نقلًا عما بثته "الشبكة الوطنية للإرسال" (ان.بي.ان) ان عون لا يزال مدعى عليه وملحقاً امام النيابة العامة التمييزية. ثم ما نشرته "الديار" في مقال عنوانه: "بلبة بين القضاء والمصادر والحريري يؤكّد كلامه" وقول وزير العدل سمير الجسر ان لا كلام صادراً عن النيابة العامة والنائب العام التمييزي ينفي اي تصريح". فما نشر في "النهار" في ٢٠٠١/١/٨ نقلًا عن "اذاعة الشرق" عن الابحاث الجارية في وزارة المال في شأن الملف المالي للعماد عن ونسبته الى "مصادر مطلعة"، وأخيراً ما نشرته جريدة "السفير" في ٢٠٠١/١/٩ عن قضية حريق مبنى المالية.

وتناولت الشكوى في زاوية القانون المادة ٣٨٥ التي تتحدث عن تعريف جرم الذم بأنه "نسبة أمر الى شخص ولو في معرض الشك او الاستفهام بنال من شرفه وكرامته". ورأى ان هذا الجرم يتكون من "ان تكون ثمة نسبة أمر الى شخص

ينال من شرفه وكرامته. والنيل من الشرف والكرامة يتم بمجرد نسبة أمر يتعارض مع مبادئ الصدق والاخلاص والأخلاقية والمشروعية في التعامل ويطأول مكانة الشخص الاجتماعية او المهنية".

وبما انه من مراجعة ما أوردته وسائل الاعلام من جرائد وتلفزيون واذاعة في بياناتها ومقاليتها واخبارها الواردة في الشكوى (...) يتبيّن انها تتضمّن في معناها الواضح اتهاماً صريحاً للمدعي دولة الرئيس العمد عن باغتصاب السلطة واحتلاس الاموال العامة، وان عبارة الحريق المشبوه للملفات المالية في مركز المالية في حينه (...) وبالتالي فان الامر المنسوبة عبر البيانات تفال من شرف العمد عن وسمعته وتطاول مكانته الاجتماعية والوطنية وتشكل مسأ باعتباره الشخصي".

وعرضت الصلة بين الذم ومقام عون في مجال تطبيق المادة ٣٨٦ التي تتحدث عن الذم ايضاً وعقوبتها تصل الى سنتين اذا وقع على رئيس الدولة وبالحبس سنة على الاكثر اذا وجه الى المحاكم او الهيئات المنظمة او الجيش او الادارات العامة (...).

وبما ان الامور التي نسبها الفاعلون الى المدعي العمد ميشال عون موجهة اليه بصفته رئيساً للحكومة اللبنانية سابقاً وما يمثله من رمز وسلطات دستورية.

وبما ان كل قذح او ذم او تحقيـر يوجه الى العـمد عـون في مناسـبة او في مـعرض قـيـامـه بـمهـمـاته كـرـئـيس لـلـحـكـومـة سـابـقاـ يـطـبـقـ علىـ الفـاعـلـيـنـ الـظـرـفـ وـالـعـقـوبـةـ المـشـدـدـيـنـ المـنـصـوصـ عـلـيـهـماـ فـيـ المـادـةـ ٣ـ٨ـ٦ـ عـقـوبـاتـ.

وبما ان الامور المنسوبة الى دولة الرئيس العمد ميشال عون قد نقلت الى الناس من طريق بثها في التلفزيون ونشرها في الجرائد التي بيعت او عرضت للبيع.

وبالتالي فان شرط العلنية لجريمة الذم يكون قد تحقق على النحو الذي فرضه القانون.

وبما انه مع توافر هذه العناصر مجتمعة يكون الفاعلون قد اقدموا على نسبة امور الى المدعي دولة العـمد مـيشـال عـونـ تـالـىـ منـ شـرـفـهـ وـكـرـامـتـهـ وـتـشـكـلـ ذـمـاـ لـمـقـامـهـ وـماـ يـمـثـلـ.ـ وبـالتـالـيـ فـانـهـ يـقـتضـيـ انـ يـطـبـقـ عـلـىـ الفـاعـلـيـنـ المـادـاتـانـ ٣ـ٨ـ٥ـ وـ ٣ـ٨ـ٦ـ /ـ مـعـطـوـفـةـ عـلـىـ المـادـةـ ٢ـ٠ـ٩ـ /ـ مـنـ قـانـونـ عـقـوبـاتـ.ـ وـعـلـيـهـ،ـ فـانـ عـبـارـاتـ اـخـتـلاـسـ الـامـوـالـ عـامـةـ وـاغـتصـابـ السـلـطـةـ الـتـيـ نـسـبـهاـ الفـاعـلـيـنـ اوـ الـفـاعـلـيـنـ لـلـمـدـعـيـ تـحـمـلـ فـيـ طـيـاتـهـ اـسـتـصـغـارـاـ وـتـحـقـيرـاـ لـهـ.

وبما ان هذه الاقـعـالـ حـصـلتـ عـلـيـهـ عـلـىـ صـفـحـاتـ وـشـاشـاتـ التـلـفـزـيونـ وـهـيـ مـنـ الـوـسـائـلـ الـمعـيـنةـ فـيـ المـادـةـ ٢ـ٠ـ٩ـ /ـ عـقـوبـاتـ.ـ وفيـ جـرـمـ اـنـتـحـالـ الصـفـةـ وـرـدـ "ـبـماـ انـ المـدـعـيـ العـامـ التـميـزـيـ هوـ المرـجـعـ القـضـائـيـ المـخـتـصـ صـاحـبـ الصـلـاحـيـةـ وـالـاختـصـاصـ لـلـتـصـرـيـحـ فـيـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـدـوـلـةـ الرـئـيـسـ.ـ وـبـماـ انـ المـدـعـيـ العـامـ التـميـزـيـ الرـئـيـسـ عـدـنـانـ عـضـوـ نـفـيـ اـنـ يـكـونـ اـدـلـيـ بـأـيـ تـصـرـيـحـ يـتـعـلـقـ بـمـوـضـعـ الـعـمـدـ عـونـ وـمـلـاـحـقـتـهـ اـمـمـ الـقـضـاءـ.ـ لـذـاـ،ـ فـانـ أـرـكـانـ جـرـمـ اـنـتـحـالـ الصـفـةـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـ فـيـ المـادـةـ ٣ـ٩ـ٢ـ /ـ عـقـوبـاتـ مـتـوـافـرـةـ فـيـ حـقـ الـفـاعـلـيـنـ الـذـيـنـ اـنـتـحـلـوـ صـفـةـ الـمـصـادـرـ الـقـضـائـيـةـ وـمـارـسـوـ صـلـاحـيـاتـهـ مـنـ طـرـيقـ الـادـلـاءـ بـتـصـرـيـحـاتـ لـوـسـائـلـ الـاـعـلـامـ مـنـ جـرـائـدـ وـتـلـفـزـيونـ تـتـعـلـقـ بـمـلـفـ الـعـمـدـ عـونـ الـقـضـائـيـ وـمـلـاـحـقـتـهـ اـمـمـ الـقـضـاءـ.

لـذـكـ يـتـخـذـ المـدـعـيـ دـوـلـةـ الرـئـيـسـ الـعـمـدـ مـيشـالـ عـونـ صـفـةـ الـادـعـاءـ الشـخـصـيـ ضـدـ مـجـهـولـ بـجـرمـ الذـمـ وـالـقـدـحـ وـالـتـحـقـيرـ وـاـنـتـحـالـ الصـفـةـ وـيـطـلـبـ مـنـ نـيـابـتـكـ الـكـرـيمـةـ اـجـراءـ مـاـ يـلـزـمـ مـنـ تـحـقـيقـاتـ تـوـصـلاـاـ لـىـ مـعـرـفـةـ الـفـاعـلـيـنـ وـالـشـرـكـاءـ وـالـمـتـدـخـلـيـنـ وـالـمـحـرـضـيـنـ وـتـوـقـيفـهـمـ وـاـحـالـتـهـمـ عـلـىـ الـمـحـكـمـةـ الـجـزـائـيـةـ الـمـخـتـصـةـ،ـ مـحـفـظـاـ بـحـقـهـ فـيـ اـتـحـاذـ صـفـةـ الـادـعـاءـ الشـخـصـيـ ضـدـ كـلـ مـنـ يـظـهـرـ التـحـقـيقـ".ـ